العرب
الثلاثاء 2021/05/18
السنة 43 العدد 12062

تصعيد أردني محسوب حيال إسرائيل

حكومة الخصاونة أمام اختبار نيابي لطرد السفير الإسرائيلي

يتخذ الأردن مواقف تصعيدية محسوبة مع إسرائيل، متماهيا في ذلك مع المزاج الشعبي في الداخل، الذي بات يطالب بالمزيد من الإجراءات ومنها طرد السفير الإسرائيلي على خلفية ما يدور في غزة.

عمان - يتبنى الأردن نهجا تصعيديا مضبوطا حيال إسرائيل، فلئن يعتبر أبرز المتصدرين لجبهة المناوئين في المنطقة لسياسات إسرائيل في القدس الشرقية وباقي الأنحاء الفلسطينية وآخرها التصعيد الجاري في قطاع غزة، لكنه يتجنب في الآن ذاته الدخول في متاهات الإجراءات والإجراءات المضادة لإدراكه بأن للأمر انعكاسات سلبية، قد تصعب معالجتها.

وللأردن حساباته من خلال هذا التصعيد فهو يدافع بذلك على أحقيته في الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، واضعا في الآن ذاته الوضع الداخلي للمملكة ضمن تلك الحسابات، حيث إن جزءا كبيرا من سكان المملكة من أصول فلسطينية وأي موقف يصدر عنه محسوب عليه.

مجلس النواب الأردني يوافق بالإجماع على طرد السفير الإسرائيلي، والحكومة تعرب عن استعدادها لمناقشة المذكرة

وكان الأردن أول من بادر عربيا إلى تسليط الضوء على التصعيد الإسرائيلي في القدس الشرقية عبر سلسلة من التصريحات والمواقف تحذر من مغبة تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وأيضا من خلال التحرك في قضية الفلسطينيين المهددين بالطرد من منازلهم في حي الشيخ جراح في ظل دعاوى قضائية رفعها مستوطنون يهود يزعمون أحقيتهم في تلك المنازل.

واليوم يتحرك الأردن على أكثر من مستوى للضغط باتجاه وقف التصعيد في قطاع غزة، واتخذت هذه الضغوط أشكالا مختلفة منها السماح للآلاف من الأردنيين بالتظاهر رغم القيود المفروضة في المملكة جراء الوضع الوبائي، حتى أن المئات من المتظاهرين نجحوا في بلوغ الحدود مع إسرائيل وبعضهم حاول تجاوز تلك الحدود أمام مرأى من الأجهزة الأمنية الأردنية.

بالتوازي مع ذلك نشطت الدبلوماسية الأردنية. وأعلن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الأحد أن بلاده تشارك في اتصالات دبلوماسية مكثفة لإنهاء التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن العاهل الأردني قوله "هناك جهود مكثفة واتصالات مستمرة مع جميع الأطراف الدولية الفاعلة لوقف التصعيد الإسرائيلي". وشدد الملك على أن "المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار دون التوصل إلى حلّ عادل وشامل يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على خطوط الرابع من (يونيو) حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية".

ويشهد قطاع غزة منذ أكثر من أسبوع تصعيدا خطيرا بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل أدى إلى مقتل العشرات من الفلسطينيين فضلا عن دمار كبير لحق بالبنية التحتية المهترئة بطبعها في القطاع المحاصر.

وتبدو إسرائيل غير مبالية بالدعوات التي تطالبها بوضع حد لحالة التصعيد، مصرة على استكمال أهدافها من العملية العسكرية ومنها استعادة عنصر الردع وتحجيم الفصائل الفلسطينية عبر تصفية قياداتها العسكرية، وأيضا ضرب قدراتها الصاروخية، مستفيدة في ذلك من دعم أميركي وانقسام أوروبي.

ويدرك الأردن أن إسرائيل مصرة على استمرار الحرب إلى حين تحقق أهدافها، حيث إنها لا تريد أن تفوت فرصة تكبيد حركة حماس خسائر قاسية تجعلها تفكر مرارا قبل المبادرة إلى جولة مقبلة، لكنه يسعى مع الحلفاء في المنطقة والمجتمع الدولي للتوصل إلى تهدئة.

وتنتقد بعض القوى في الداخل الأداء الرسمي، حيث ترى بأن التصريحات والحملات الدبلوماسية ضد إسرائيل غير كافية، بل يجب المرور لإجراءات عملية منها طرد السفير الإسرائيلي لدى عمان وأيضا إنهاء معاهدة وادي عربة للسلام مع إسرائيل.

ووافق مجلس النواب الأردني بالإجماع الاثنين على طرد السفير الإسرائيلي، ودعا النواب إلى وقف كافة الاتفاقيات والمعاهدات التي وقع إبرامها مع الجانب الإسرائيلي، وعلى رأسها معاهدة السلام وادي عربة، واتفاقية الغاز.

وقال النائب خليل عطية الذي تبنى مذكرة طرد السفير إن "المذكرة وقعها 130 نائبا من مجموع 130". وأضاف "من الضروري أن تمتثل الحكومة لمطلب النواب وهو بالأساس مطلب شعبي وتقوم بطرد السفير الإسرائيلي من عمان وإعادة سفيرنا من تل أبيب"، مشيرا إلى أن "هذا أقل ما يمكن فعله ردا على ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين".

وتعهد رئيس الوزراء بشر الخصاونة الذي كان حضر الجلسة النيابية بالنظر في مذكرة طرد السفير الإسرائيلي عند بلوغها الحكومة.

ويستبعد نواب ومتابعون أن تقدم الحكومة سريعا على طرد السفير الإسرائيلي، حيث إنها لا تريد الإقدام على خطوات غير محسوبة وقد تكون نتائجها السلبية أكثر من إيجابياتها، خصوصا وأنها سبق وأن ذهبت إلى هذا الخيار في العام 2018 على خلفية مقتل أردنيين في السفارة الإسرائيلية، وهي الآن لا تزال تعالج تبعات تلك الأزمة التي عززت الشرخ في العلاقة مع الحكومة اليمينية في إسرائيل.

واتسمت العلاقات الأردنية الإسرائيلية بالتذبذب خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى غياب الكيمياء بين العاهل الأردني ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وازداد الوضع سوءا بين الجانبين مع إهمال متعمّد من قبل تل أبيب لعمان خصوصا مع توقيع اتفاقات أبراهام.

ودفع هذا الأمر الأردن إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء في التعاطي مع إسرائيل خشية تعرضه لعزلة لاسيما في ظل الأوضاع الداخلية الضاغطة، لكن يبدو أن الأمر لم يكن كافيا حيث سرعان ما انتكست الأمور على خلفية الزيارة التي كان سيؤديها قبل فترة ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله إلى القدس والتي تم إلغاؤها في اللحظات الأخيرة بسبب الترتيبات الأمنية، لترد عمان على إثر ذلك بمنع طائرة تقل نتنياهو إلى الإمارات من العبور بأجواء المملكة.

وما كان من نتنياهو إلا أن امتنع عن مدّ الأردن بكميات إضافية من المياه، كانت طلبتها عمان لمواجهة أزمة المياه التي تعانيها المملكة، لكن بضغوط من المؤسسة الأمنية غيّر رئيس الوزراء الإسرائيلي موقفه واستجاب للطلب الأردني.

موقف رسمي يتماهى مع المزاج الشعبي

يقول محللون إن الأردن لن يتخذ خطوة طرد السفير رغم وجود المذكرة النيابية، على أمل أن تنجح المساعي الدولية التي بدأت تتحرك لوقف التصعيد. ويضيف المحللون إلى أن هذه الخطوة ستكون رهينة تطورات الاتصالات الدولية الجارية لوقف التصعيد في غزة.

ويلفت بعض المحللين إلى أن دعوات قوى حزبية ومجتمعية لعمان بالانسحاب من اتفاقية وادي عربة واتفاقية الغاز، لا تعدو كونها طلبات شعبوية والبعض يزايد من خلالها على الموقف الأردني الرسمي لأنهم يدركون أن الخطوتين ليستا بالسهولة المطروحة كما أنه ستكون لهما تبعات يصعب على الأردن احتمالها.

بلينكن يرد على المنتقدين: نعمل على مدار الساعة لوقف التصعيد في غزة

غزة - قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الاثنين إن بلاده تعمل "بشكل مكثف" على إنهاء التصعيد بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، رافضا تلميحات بأن واشنطن تعرقل الحل الدبلوماسي في الأمم المتحدة.

وتأتي تصريحات الوزير الأميركي بالتزامن مع حراك للمبعوث الأميركي هادي عمرو الذي زار الاثنين رام الله والتقى بمسؤولين فلسطينيين.

وأوضح بلينكن أن الولايات المتحدة تعمل على مدار الساعة للمساعدة في إنهاء العنف، لكنه لم يكشف عن الكثير من التفاصيل.

وقال بلينكن في مؤتمر صحافي مع نظيره الدنماركي ردا على سؤال بشأن تعطيل الولايات المتحدة لإصدار مجلس الأمن الدولي قرارا يدين العمليات العسكرية الإسرائيلية "نحن لا نقف في طريق الدبلوماسية، على العكس نحن نمارسها بالفعل دون توقف".

وكانت واشنطن، الحليف الوثيق لإسرائيل، عارضت إصدار بيان عام لمجلس الأمن، معتبرة أن مثل هذا البيان يضر بالجهود الدبلوماسية التي تجرى خلف الكواليس.

واعتبر بلينكن أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، لكنه في الوقت نفسه انزعج من تعريض صحافيين وعاملين بالقطاع الطبي للخطر خاصة بعدما دمرت إسرائيل مبنى في غزة يضم مكاتب مؤسسات إعلامية.

وقال إن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل المزيد من التفاصيل بشأن الهجوم.

وصرح "بعد وقت قليل من الضربة الجوية طلبنا المزيد من التفاصيل بشأن مبررها. لا أستطيع أن أقيمها من الناحية الاستخباراتية، هذا ليس دوري. سأترك هذا للآخرين لتحديد إذا كانت قد تمت مشاركة أي معلومات وتقييمنا لتلك المعلومات".

أبيي الغنية بالنفط شوكة في خاصرة العلاقة بين جوبا والخرطوم

الخرطوم - سلطت أحداث العنف الأخيرة في منطقة أبيي الغنية بالنفط الضوء مجددا على الخلافات العالقة بين السودان وجنوب السودان، رغم أن العلاقات بين الطرفين شهدت نقلة نوعية بعد انهيار حكم الرئيس عمر حسن البشير.

وقتل 12 مدنيا في المنطقة الحدودية في هجوم نسبه مسؤولون حكوميون الاثنين إلى رعاة ماشية. ووقع الهجوم في ساعة مبكرة الأحد في قرية تبعد 64 كيلومترا شرق البلدة الرئيسية في أبيي، المنطقة المتنازع عليها والتي تحظى بحماية الأمم المتحدة منذ استقلال جنوب السودان في 2011.

وقال نائب المسؤول الإداري لمنطقة أبيي الإدارية كون ماني‌يت ماتيوك إن رعاة ماشية مسلحين من قبيلة الميسرية من السودان هاجموا قرية دنغوب قبيل الفجر.

وأوضح ماتيوك "لقد هاجموا المنطقة من ثلاثة اتجاهات والنتيجة كانت مقتل 12 شخصا". وأضاف "إدارة أبيي وشعب أبيي بأسره يدينون بأشد العبارات هذا الهجوم الوحشي والجبان ومقتل أبرياء".

ولفت إلى أن الرعاة أنفسهم، الذين اتهمتهم الأمم المتحدة في السابق بارتكاب فظائع، يقفون وراء هجوم آخر الجمعة قتل فيه مسن وأصيب آخر بجروح.

وكان متحدث باسم قوة الأمم المتحدة في أبيي (يونيسفا) التي نشرت في المنطقة العام 2011، أوضح في وقت سابق أن حصيلة هجوم الأحد بلغت 11 قتيلا، مؤكدا البدء بتحقيق رسمي.

وأضاف المتحدث باسم يونيسفا دانيال أديكيرا "فور سماع قواتنا التقرير توجهت إلى الموقع لكن المهاجمين كانوا مع الأسف قد غادروا المكان"، مضيفا أنه لم يتم توقيف أي شخص.

وكثيرا ما اندلعت توترات بين قبيلة نغوك دينكا من جنوب السودان، والرعاة من قبيلة المسيرية الذين يتنقلون في المنطقة بحثا عن مراع لماشيتهم.

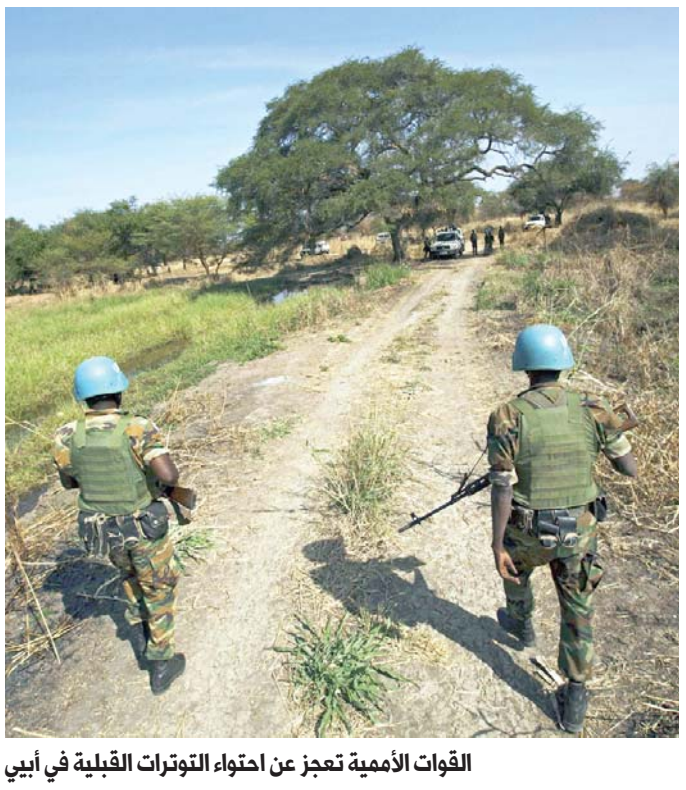

القوات الأممية تعجز عن احتواء التوترات القبلية في أبيي

وبادرت قوة الأمم المتحدة إلى بدء محاثات سلام بين المجموعتين لكن عمليات قتل المدنيين استمرت.

وهذا الشهر أمر مجلس الأمن الدولي أن تكون منطقة أبيي منزوعة السلاح. وحثت الولايات المتحدة في وقت لاحق السودان وجنوب السودان على ضرورة الإسراع في تكوين إدارة مشتركة وتشكيل قوة شرطة أبيي، بانتظار التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع، بيد أن جوبا ترفض هذا الحل وتصر على الذهاب مباشرة في إجراء استفتاء على وضع المنطقة دون مشاركة قبيلة المسيرية.

وتبرر جوبا موقفها بغياب الثقة بين المجموعتين في المنطقة لتشكيل إدارة مشتركة كما تم الاتفاق على ذلك قبل استقلال جنوب السودان. وتعتبر جوبا أنه بدلا من ذلك، الأفضل تشكيل إدارتين منفصلتين إحداهما في أبيي والأخرى في غرب كردفان.

في المقابل يقترح السودان المضي قدما في خيار إنشاء إدارة مشتركة، ويطرح "حلا لتبادل المنفعة تصبح فيه منطقة أبيي حدودا ناعمة ومثالا للتعايش السلمي والتنمية للمجتمعات المحلية".

وحسب اتفاق السلام الموقع عام 2005 والذي أفضى إلى استقلال جنوب السودان في العام 2011، يتعين على سكان أبيي الاختيار عبر آلية الاستفتاء البقاء في السودان أو الانضمام إلى دولة جنوب السودان. ومع ذلك، فشل الجانبان في الاتفاق على المعنيين بالمشاركة في التصويت.

عون تائه بين الأموال المهربة والتدقيق الجنائي

بيروت - يزداد الوضع المالي في لبنان تعقيدا دون وجود أي بادرة أمل في انفراجة قريبة، مع نضوب الأموال من المصرف المركزي، وتعالي التحذيرات من عدم القدرة على استيراد الوقود والدواء وباقي المواد الأساسية، في غياب أي خطط لترشيد الدعم.

تقول أوساط سياسية من الواضح أنه لا توجد لدى القوى المهيمنة على المشهد اللبناني أي خارطة طريق للتعاطي مع الوضع المتأزم، فتارة ترفع ورقة التدقيق الجنائي كمدخل للحل، وطورا تنبش في ملف الأموال المهربة، مناشدة الدعم الأوروبي لاستعادتها.

ودعا رئيس الجمهوريّة اللبنانية ميشال عون الاثنين إلى ضرورة دعم "الدول الصديقة" لبلاده، في سعيه لاستعادة الأموال المهربة إلى الخارج.

وقال عون خلال استقباله نائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي مارينا سيريني ووفدا مرافقا "على الدول الصديقة للبنان وفي مقدمها إيطاليا أن تدعم جهوده في سعيه لاستعادة الأموال التي هُرّبت إلى الخارج ولاسيما إلى بنوك أوروبية".

وتقدر الأموال التي هرّبها سياسيون ونافذون إلى خارج لبنان في ظل الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ نحو سنة ونصف السنة، بالمليارات من الدولارات.

وتشتبه القاضية غادة عون المحسوبة على التيار العوني بأن يكون جزء كبير من تلك الأموال قد هُرب إلى الخارج بواسطة شركة لبنانية خاصة تختص بشحن الأموال إلى داخل وخارج لبنان، إلا أن النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات كفّ يدها عن القضية. لكن القاضية تحدت القرار وأكملت تحقيقاتها، وعلى إثر ذلك قرر مجلس القضاء الأعلى إحالتها إلى التفتيش القضائي.

وتشير الأوساط إلى أن تصرفات قوى العهد لا تعدو أن تكون سوى هروب إلى الأمام، فهذه القوى تدرك أن الحل الأكثر واقعية حاليا هو تشكيل حكومة اختصاصيين توكل لها مهمة معالجة هذه الملفات، وتعيد عجلة الدعم الدولي، لكنها لا تريد هكذا حل لأنها تخشى خروج الوضع عن سيطرتها.

ميشال عون

على الدول الصديقة مساعدتنا في استعادة الأموال المهربة

ويختلف سعد الحريري رئيس الحكومة المكلف منذ 7 أشهر مع رئيس البلاد حول التشكيلة الحكومية المنتظرة، ويتركز الخلاف بينهما حول عدد الحقائب الوزارية، وتسمية الوزراء خصوصا المسيحيين منهم.

ويتهم الحريري عون بمحاولته الحصول لفريقه (التيار الوطني الحر) على "الثلث المعطل" في الحكومة.

ومنذ أكثر من عام، يعاني لبنان أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، ما أدى إلى انهيار مالي غير مسبوق وزيادة نسبة الفقر بشكل كبير وارتفاع معدلات البطالة والجرائم.